

الأسس الشرعية للتشريعات البيئية في القانون العام

"Sharia-Based Foundations for Environmental Legislation in the Context of Public Law"

إعداد: الدكتور/ رشيد بن خلف القلب

أستاذ مساعد في قسم القانون، الجامعة السعودية الإلكترونية، المملكة العربية السعودية

Email: r.99q@hotmail.com

ملخص الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الأسس الشرعية في صياغة التشريعات البيئية، من خلال استقراء المفاهيم الإسلامية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية، والتي تؤسس لمنظومة متكاملة لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. وتركز الدراسة على مفاهيم مركزية مثل الاستخلاف، وتحريم الإفساد في الأرض، ورفع الضرر، وتحقيق المصلحة العامة، باعتبارها مبادئ جوهرية يمكن أن تُسهم في بناء تشريعات بيئية معاصرة ذات مرجعية دينية وأخلاقية. ومن خلال تحليل التشريعات البيئية في عدد من الدول الإسلامية، تبين أن هنالك تفاوتاً واضحاً في مدى التزام هذه الدول بالمبادئ الشرعية، حيث تهيمن القوانين الوضعية في بعض السياقات، بينما تحاول دول أخرى دمج القيم الإسلامية ضمن سياساتها البيئية.

وقد كشفت الدراسة عن جملة من التحديات التي تعيق المواءمة بين الفقه الإسلامي والالتزامات الدولية، من أبرزها التباين في التفسيرات الفقهية، وغياب مرجعية موحدة، وصعوبة توافق العقوبات الشرعية مع ما تنص عليه الاتفاقيات الدولية البيئية. ومن هذا المنطلق، تؤكد الدراسة أن استثمار القيم الإسلامية في المجال البيئي لا يتطلب فقط تفعيلها على مستوى الخطاب الديني، بل إدماجها في الإطار المؤسسي والتشريعي للدول الإسلامية، عبر قوانين تجمع بين الأصالة والحداثة.

وقد أوصت الدراسة بجملة من التدابير، أهمها ضرورة صياغة قوانين وطنية بيئية مستمدة من المبادئ الشرعية وتتوافق في الوقت ذاته مع المعايير الدولية، وتشكيل لجان علمية تضم علماء شريعة وخبراء بيئة للعمل المشترك في تطوير السياسات. كما دعت إلى تعزيز التعليم البيئي الشرعي في المناهج الدراسية، وإنشاء مراكز بحثية متخصصة في الفقه البيئي الإسلامي، وإطلاق برامج توعية مجتمعية تعتمد على البعد الديني في نشر ثقافة حماية البيئة.

الكلمات المفتاحية: الأسس الشرعية، التشريعات البيئية، القانون العام

Sharia-Based Foundations for Environmental Legislation in the Context of Public Law

Abstract

This study explores the vital role of Islamic legal principles in shaping contemporary environmental legislation, emphasizing how fundamental concepts derived from the Qur'an and Sunnah—such as stewardship (Istikhlaf), the prohibition of corruption (Ifsad), the prevention of harm (Darar), and the pursuit of public interest (Maslahah)—offer a holistic and ethically grounded framework for environmental protection and sustainable development. The study investigates the extent to which these principles can be effectively integrated into modern legal systems and how they align with international environmental agreements.

Through an analytical review of environmental laws in selected Islamic countries, the study reveals significant discrepancies in the degree to which Islamic environmental values are incorporated into national legal systems. Some countries rely almost entirely on secular laws, while others attempt to incorporate Islamic principles into their environmental policies. However, challenges remain, including divergent interpretations among Islamic scholars, the absence of unified jurisprudential references, and difficulties reconciling traditional Sharia-based sanctions with globally recognized legal standards.

In response to these challenges, the study offers several strategic recommendations. These include the development of national environmental laws that are grounded in Islamic legal foundations while remaining compatible with international obligations, the formation of interdisciplinary committees comprising religious scholars and environmental experts, and the integration of Islamic environmental ethics into educational curricula and public awareness campaigns. Furthermore, the study calls for the establishment of dedicated research centers focused on contemporary Islamic environmental jurisprudence to support governments and policymakers.

Keywords: Sharia foundations, environmental legislation, public law

1. المقدمة:

تعد التشريعات البيئية أحد المرتكزات الأساسية لحماية الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة، حيث تسهم في تنظيم العلاقة بين الإنسان وبيئته من خلال مجموعة من القواعد القانونية التي تهدف إلى الحد من التلوث والمحافظة على التوازن البيئي. وفي هذا السياق، تتجلى أهمية الأسس الشرعية لهذه التشريعات، إذ تستمد القوانين البيئية في العديد من الدول الإسلامية مبادئها من الشريعة الإسلامية التي تولي اهتماماً بالغاً بحماية البيئة، انطلاقاً من نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية التي تحت على إعمار الأرض وعدم الإفساد فيها.

وقد جاء اختيار هذا الموضوع استجابةً للحاجة الملحة إلى تعزيز الإطار التشريعي البيئي من منظور شرعي، خاصة في ظل التحديات البيئية المتزايدة التي تواجه المجتمعات الحديثة. إن البحث في الأسس الشرعية للتشريعات البيئية لا يقتصر على الجانب القانوني فحسب، بل يمتد إلى بيان دور المبادئ الإسلامية في تعزيز الوعي البيئي وتشجيع السلوكيات المسؤولة تجاه البيئة، وهو ما يجعل هذه الدراسة ذات قيمة علمية وعملية.

يتناول هذا البحث عدة محاور رئيسية، تشمل التعريف بالتشريعات البيئية وأهميتها، واستعراض الأسس الشرعية التي تستند إليها هذه التشريعات، مثل مبدأ الاستخلاف في الأرض، وقواعد دفع الضرر، ومبدأ المسؤولية البيئية في الفقه الإسلامي. كما يناقش البحث العلاقة بين الشريعة الإسلامية والقوانين البيئية الحديثة، ومدى توافقها مع المعايير الدولية في هذا المجال.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على ضرورة التكامل بين التشريعات الوضعية والمبادئ الشرعية لتحقيق حماية بيئية فاعلة، وهو ما يتماشى مع حاجة المجتمعات الإسلامية إلى تبني أطر قانونية مستمدة من قيمها الدينية، تساهم في الحفاظ على البيئة للأجيال القادمة. ومن هذا المنطلق، تسعى الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة تجمع بين الأبعاد القانونية والشرعية لحماية البيئة، بما يضمن تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية واستدامة الموارد الطبيعية.

1.1. الاستدلال على مشكلة الدراسة من نتائج الدراسات السابقة:

عند فحص نتائج الدراسات السابقة يتجلى نسقٌ تكاملي يُبرز تطور التشريعات البيئية في المملكة من حيث الأساس الشرعي، والمواءمة الدولية، والتنظيم المؤسسي، والعقوبات، والتخطيط الوقائي، مما يُمكن من قراءة شمولية للموضوع، حيث جاء في دراسة مولود (2023) التي ركزت على الإطار التنظيمي الشامل لحماية البيئة في ضوء رؤية المملكة 2030، والتي تتكامل مع ما طرحه الشثري (2024) حول صدور نظام البيئة الجديد عام 1441 هـ، والذي وُحِدَ الأنظمة البيئية في إطار يتفق مع الشريعة الإسلامية والمعايير الدولية، كلا الدراستين تؤكدان على أن النظام الجديد ليس فقط تنظيمياً، بل يحمل بُعداً شرعياً يرتبط بمبدأ رفع الحرج وحفظ المصلحة العامة، وهو ما يعزز الالتزام القانوني والديني بحماية البيئة.

أما من حيث الردع والعقوبة، فإن ما أشار إليه الشريف (2015) من قصور في الردع القانوني لجرائم البيئة الخطرة يُعد مدخلاً مهماً لفهم تطور النظام الجديد، إذ يعالج هذا القصور عبر إقرار عقوبات مشددة كما أشار أبكر (2023) الذي اعتبر أن النظام السعودي بات متسقاً مع الاتفاقيات الدولية ويشتمل على آليات صارمة لحماية البيئة، وهو ما يعكس الاستجابة للمطالب السابقة بزيادة فعالية الردع القانوني، وفق مبدأ سد الذرائع وتحقيق الردع العام.

وفيما يتعلق بالجانب الفقهي والشرعي، فإن دراسة السعوي (2020) تتوافق مع دراسة عيسي (2018)، حيث تؤكدان أن حماية البيئة في النظام السعودي تستند إلى تعاليم الشريعة الإسلامية، مثل النهي عن الإفساد في الأرض، والتحذير من التبذير والعبث

بالموارد الطبيعية. هذه المبادئ تمثل الأساس الأخلاقي والتشريعي الذي يمنح الشرعية للأنظمة البيئية الحديثة، ويُعزز من قبولها المجتمعي والفقه، ويجعلها أكثر تكاملاً مع رؤية إسلامية شاملة للعمارة الكونية.

أما من زاوية التخطيط البيئي والتنمية المستدامة، فإن ما أكدته دراسة الحسن (2025) حول أهمية التخطيط البيئي وإشراك المجتمع، يرتبط ارتباطاً وثيقاً برؤية الشري الذي أشار إلى اعتماد النظام السعودي على مبادئ التنمية المستدامة ومنع التلوث. وهذا التوجه يُعيد التأكيد على القاعدة الشرعية الكبرى "درء المفساد مقدم على جلب المصالح"، ويجعل من البيئة ركيزة للتنمية لا عتبة أمامها.

وعن تجربة الصين في تقييم الأثر البيئي الاستراتيجي (SEA) التي قدمها Sa Maa (2022) Sun-Jin Yunc & تُبرز قيمة الحوكمة البيئية وتماسك السياسات، وهو ما يتقاطع مع دعوة مولود وأبكر إلى توحيد المرجعيات البيئية في السعودية وإنشاء جهاز بيئي مستقل ذي صلاحيات واضحة، كما أن دراسة محمد عامر (2015) التي تناولت التصحر من منظور شرعي وقانوني، تُعزز الفهم بأن حماية البيئة مسؤولية فردية ومجتمعية ودينية، ويجب أن تُترجم إلى التزامات قانونية وجنائية واضحة، وهو ما لَبَّاه النظام البيئي الجديد.

2.1. استخلاص عام من الدراسات السابقة:

تشير مجموعة الدراسات التي تناولت موضوع التشريعات البيئية في المملكة إلى تكامل بين الرؤية الإسلامية والتوجهات القانونية الحديثة، وهو تكامل يعكس عمق العلاقة بين مبادئ الشريعة ومفاهيم حماية البيئة. وتُظهر هذه الدراسات كيف أن التشريع البيئي لا ينفصل عن أصول الفقه الإسلامي، بل يستند إلى قواعد شرعية أصيلة تسعى إلى تحقيق التوازن بين الإنسان والبيئة من جهة، وبين التنمية والحماية من جهة أخرى، وفي ضوء ما سبق، يتضح أن التشريعات البيئية في المملكة لا تنفصل عن البناء الشرعي الإسلامي، بل تتكامل معه من خلال مبادئ عميقة توجه حركة التشريع والتطبيق، وتضع البيئة ضمن دائرة الضروريات التي لا يُستهان بها. فحماية البيئة ليست ترفاً إدارياً، بل واجب ديني وأخلاقي، تُسهم فيه الدولة والأفراد على حد سواء، وفقاً لمبادئ الشريعة التي توازن بين الحق والواجب، وبين الإنسان ومحيطه، وبين التنمية المستدامة والعدل في استخدام الموارد، حيث أن الشريعة الإسلامية تتضمن مبادئ قوية لحماية البيئة، مثل مبدأ الاستخلاف ودفع الضرر، مما يجعلها قابلة للتطبيق في التشريعات البيئية الحديثة. كما أن استناد التشريعات البيئية إلى الأسس الشرعية يعزز الالتزام المجتمعي بحماية البيئة، نظراً للربط بين القانون والمعتقد الديني، مما يسهم في زيادة الوعي البيئي والمسؤولية الفردية والجماعية. ومع ذلك، هناك تحديات تتعلق بتكثيف هذه المبادئ مع الأنظمة القانونية الحديثة، مما يستدعي تطوير أطر قانونية مرنة تستفيد من الشريعة الإسلامية دون أن تتعارض مع المعايير الدولية. لذا، تبرز الحاجة إلى دراسات أعمق لاستكشاف كيفية تحقيق تكامل فعال بين التشريعات الوضعية والشرعية لضمان حماية بيئية أكثر شمولية. وبناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف سبل تعزيز التشريعات البيئية من خلال توظيف الأسس الشرعية، بما يضمن تحقيق بيئة قانونية متوازنة بين القيم الإسلامية ومتطلبات القانون الدولي البيئي.

في هذا السياق، تبرز **المشكلة البحثية** التي تتمثل في مدى قدرة الأسس الشرعية على توفير إطار قانوني متكامل لحماية البيئة، ومدى توافق هذه الأسس مع التشريعات البيئية الحديثة. فالشريعة الإسلامية، بفضل مبادئها المستمدة من القرآن والسنة، تقدم رؤية شاملة لحماية البيئة من خلال مفاهيم مثل الاستخلاف، وتحريم الإفساد في الأرض، ودفع الضرر، وهي مبادئ يمكن أن تسهم في تعزيز التشريعات البيئية الحالية إذا ما تم استثمارها بالشكل الصحيح.

3.1. أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من تناولها أحد الجوانب الحيوية في التشريعات البيئية، وذلك من خلال استكشاف الأسس الشرعية التي يمكن أن تسهم في تطوير القوانين البيئية وتعزيز فاعليتها. فمن الناحية النظرية، تسهم الدراسة في توضيح العلاقة بين مبادئ الشريعة الإسلامية وحماية البيئة، مما يثري الأدبيات القانونية والفقهية بمرجعية تجمع بين الأصالة الدينية والتطور القانوني الحديث. كما تقدم الدراسة إطاراً تحليلياً لمفهوم الحماية البيئية في الفقه الإسلامي ومدى توافقه مع التشريعات الوضعية، مما يسهم في سد الفجوة البحثية المتعلقة بدمج الأحكام الشرعية في القوانين البيئية المعاصرة.

أما من الناحية العلمية، فمن المتوقع أن توفر الدراسة رؤية متكاملة حول كيفية توظيف المبادئ الشرعية في صياغة سياسات بيئية أكثر شمولية، مما يساعد الباحثين والمختصين في القانون والبيئة على تطوير منهجيات تشريعية قائمة على أسس دينية وقانونية متوازنة. كما تسهم الدراسة في تقديم حلول عملية تساعد في التغلب على التحديات القانونية المرتبطة بتطبيق هذه المبادئ في ظل القوانين البيئية الدولية.

وتتعدد الجهات المستفيدة من نتائج هذه الدراسة، حيث يمكن أن يستفيد منها صناع القرار والمشرعون في الدول الإسلامية من خلال تطوير قوانين بيئية تتماشى مع القيم الدينية والمستجدات القانونية. كما يمكن أن يستفيد منها الباحثون والأكاديميون المهتمون بالقانون البيئي والفقه الإسلامي، فضلاً عن المؤسسات البيئية والهيئات التشريعية التي تسعى إلى تحقيق استدامة بيئية قائمة على أطر قانونية متكاملة. إضافة إلى ذلك، تساهم الدراسة في تعزيز وعي المجتمع بأهمية الالتزام بالتشريعات البيئية من منظور ديني وقانوني، مما يعزز المسؤولية البيئية على المستوى الفردي والمؤسسي.

4.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تساهم في تعزيز الفهم القانوني والشرعي للتشريعات البيئية، ومن أبرز هذه الأهداف:

1. تحليل الأسس الشرعية للتشريعات البيئية من خلال استعراض المبادئ الإسلامية المتعلقة بحماية البيئة، مثل مبدأ الاستخلاف، وتحريم الإفساد في الأرض، ودفع الضرر، وتوضيح مدى قابليتها للتطبيق في القوانين البيئية الحديثة.
2. تقييم مدى توافق التشريعات البيئية القائمة مع المبادئ الشرعية وذلك من خلال دراسة القوانين البيئية في بعض الدول الإسلامية ومقارنتها مع الأسس الشرعية، بهدف تحديد أوجه التكامل والاختلاف.
3. استكشاف سبل تطوير التشريعات البيئية بالاستناد إلى الشريعة الإسلامية من خلال تقديم مقترحات قانونية تهدف إلى تعزيز الحماية البيئية من منظور شرعي، مع مراعاة التحديات القانونية والعملية المرتبطة بذلك.
4. تحليل دور التشريعات المستندة إلى الأسس الشرعية في تعزيز الالتزام البيئي من خلال دراسة تأثير الربط بين القانون والمعتقد الديني على سلوك الأفراد والمجتمع في الحفاظ على البيئة.
5. تحديد التحديات التي تواجه دمج المبادئ الشرعية في القوانين البيئية الدولية واقتراح حلول وآليات يمكن أن تساعد في تحقيق تكامل فعال بين التشريعات الشرعية والتشريعات البيئية الوضعية.
6. تقديم توصيات لصناع القرار والمشرعين حول كيفية الاستفادة من المبادئ الشرعية في تطوير سياسات بيئية أكثر فاعلية واستدامة، بما يسهم في تحقيق توازن بين القيم الدينية والمتطلبات القانونية الحديثة.

5.1. منهج الدراسة

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي من خلال استعراض النصوص الشرعية ذات الصلة بحماية البيئة، بالإضافة إلى دراسة القواعد الفقهية التي تشكل الأساس للتشريعات البيئية في الشريعة الإسلامية. كما يستند إلى المنهج التحليلي لتحليل مدى تطبيق المبادئ الشرعية في التشريعات البيئية الحديثة، مع تسليط الضوء على أوجه التكامل والتحديات المرتبطة بتفعيل هذه المبادئ في القوانين البيئية المعاصرة. بالإضافة إلى ذلك، يوظف البحث المنهج المقارن من خلال مقارنة الأسس الشرعية لحماية البيئة مع القوانين البيئية الحديثة، بهدف تحديد نقاط التشابه والاختلاف واستكشاف سبل تحقيق تكامل فعال بين التشريعات الشرعية والقوانين البيئية الوضعية.

6.1. أسئلة الدراسة

يسعى هذا البحث إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: "ما الأسس الشرعية التي تستند إليها التشريعات البيئية في القانون العام، وما مدى توافقها مع القوانين البيئية الحديثة؟"، وينبثق عن هذا السؤال الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية التي تهدف إلى تحليل الجوانب المختلفة للموضوع، وهي:

1. ما المبادئ الشرعية الأساسية المتعلقة بحماية البيئة، وكيف يتم الاستدلال بها في التشريعات البيئية؟
2. ما مدى توافق التشريعات البيئية المستندة إلى الشريعة الإسلامية مع القوانين البيئية الحديثة والمعايير الدولية؟
3. ما أبرز التحديات التي تواجه دمج الأسس الشرعية في القوانين البيئية الوضعية، وكيف يمكن معالجتها؟
4. كيف يمكن توظيف المبادئ الإسلامية، مثل مبدأ الاستخلاف ودفع الضرر، في تطوير سياسات بيئية أكثر استدامة؟
5. ما أوجه التشابه والاختلاف بين التشريعات البيئية المستندة إلى الشريعة الإسلامية والتشريعات البيئية في الأنظمة القانونية الأخرى؟

تعكس هذه التساؤلات ترابط البحث مع مشكلة الدراسة، حيث تركز على تحليل الإطار الشرعي والقانوني للتشريعات البيئية، وتوضيح مدى فاعلية استناد القوانين البيئية إلى المبادئ الإسلامية، بالإضافة إلى استكشاف الحلول الممكنة لتعزيز التكامل بين التشريعات الشرعية والقوانين البيئية الحديثة. كما تتسق هذه التساؤلات مع أهداف الدراسة، حيث تهدف إلى تقديم تحليل شامل يستند إلى التأصيل الشرعي والمقارنة القانونية لضمان تحقيق حماية بيئية أكثر كفاءة واستدامة.

7.1. خطة الدراسة

المبحث الأول: الأسس الشرعية والقانونية للتشريعات البيئية

المطلب الأول: مفهوم التشريعات البيئية في الشريعة الإسلامية والقوانين الحديثة.

المطلب الثاني: المبادئ الشرعية التي تستند إليها التشريعات البيئية، مثل مبدأ الاستخلاف، منع الضرر، وتحقيق المصلحة العامة.

المطلب الثالث: الأثر المجتمعي لتطبيق الأسس الشرعية في التشريعات البيئية ومدى تأثيرها على سلوك الأفراد في الحفاظ على البيئة.

المبحث الثاني: الإطار القانوني والتطبيقي للتشريعات البيئية ومدى توافقها مع الأسس الشرعية

المطلب الأول: تحليل القوانين البيئية في بعض الدول الإسلامية ومدى استنادها إلى المبادئ الشرعية.

المطلب الثاني: مقارنة بين التشريعات البيئية الإسلامية والتشريعات البيئية في الاتفاقيات الدولية، وبيان أوجه التوافق والاختلاف.
المطلب الثالث: دراسات حالة لبعض الدول التي دمجت بين التشريعات البيئية والشريعة الإسلامية، مع استعراض مدى نجاح هذه التجارب.

المبحث الثالث: التحديات والحلول في تطبيق الأسس الشرعية في التشريعات البيئية

المطلب الأول: التحديات التي تواجه دمج المبادئ الشرعية في القوانين البيئية الحديثة، مثل التكيف مع المعايير الدولية والاعتبارات القانونية المختلفة.

المطلب الثاني: الحلول والمقترحات لتعزيز التكامل بين التشريعات البيئية المستندة إلى الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية لضمان حماية بيئية أكثر شمولية واستدامة.

المطلب الثالث: استراتيجيات لتعزيز الوعي المجتمعي والالتزام بالقوانين البيئية من منظور شرعي، ودور المؤسسات الدينية والتشريعية في تحقيق ذلك.

الخاتمة ونتائج الدراسة.

2. الإطار النظري:

المبحث الأول: الأسس الشرعية والقانونية للتشريعات البيئية:

في إطار الاهتمام المتزايد بقضايا البيئة وحمايتها، أصبح من الضروري النظر في الأسس الشرعية والقانونية التي تشكل الإطار الذي يحكم التشريعات البيئية. إن تشريعات البيئة لا تتوقف فقط عند القوانين الوضعية التي تنظم كيفية حماية البيئة والموارد الطبيعية، بل يجب أن تستند إلى أسس دينية وأخلاقية تضمن التوازن بين استغلال هذه الموارد وبين الحفاظ عليها للأجيال القادمة. في هذا السياق، تُعتبر الأسس الشرعية البيئية أحد أبعاد التشريعات التي تعكس الفهم العميق لمسؤولية الإنسان تجاه الأرض، وذلك وفقاً للقيم الدينية التي تفرض احترام الطبيعة واستدامتها.

من جانب آخر، لا بد من أن تكون هذه التشريعات البيئية مدعومة بجوانب قانونية تضمن الالتزام بها وتطبيقها بفعالية. لذلك، تلعب التشريعات القانونية دوراً مهماً في إرساء آليات حماية البيئة من خلال قوانين وضوابط تتماشى مع التطور العلمي والتكنولوجي، وتحاكي التحديات المعاصرة التي تواجه الكوكب. يعكس ذلك الحاجة إلى مزج التشريعات الشرعية مع القوانين المدنية الحديثة لضمان حماية البيئة بشكل متكامل وشامل يتماشى مع القيم الدينية والمعايير القانونية على حد سواء.

المطلب الأول: مفهوم التشريعات البيئية في الشريعة الإسلامية والقوانين الحديثة:

تُعد التشريعات البيئية من الركائز الجوهرية في النظام القانوني الحديث، كونها تستهدف حماية البيئة وضمان توازنها واستدامة مواردها الطبيعية للأجيال الحالية والمقبلة. وهي منظومة من القواعد القانونية والإدارية التي تنظم العلاقة بين الإنسان والبيئة المحيطة به، وتحدد حقوق وواجبات الأفراد والمؤسسات في التعامل مع مكونات الطبيعة. وقد شهدت هذه التشريعات تطوراً ملحوظاً منذ سبعينيات القرن العشرين، خاصة بعد انعقاد مؤتمر ستوكهولم سنة 1972، (United Nations Conference on the Human Environment, 1972) حيث تم اعتماد العديد من المبادئ الدولية مثل مبدأ "الملوث يدفع" ومبدأ "الاحتراز"، ومبدأ "العدالة البيئية"، مما أدى إلى إصدار قوانين تتعلق بالهواء والمياه والنفايات والتنوع البيولوجي، بالإضافة إلى القوانين الخاصة بالتغير المناخي والطاقات المتجددة.

تُساهم المبادئ في تعزيز الحماية البيئية على مستوى عالمي، كما يُعزز بها التوجه نحو "الاقتصاد الأخضر" والتقليل من الانبعاثات الضارة التي تؤثر على المناخ، حيث أن الاقتصاد الأخضر هو نموذج اقتصادي يركز على تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية مع الحفاظ على البيئة واستدامتها، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتحقيق العدالة الاجتماعية عبر توفير فرص عمل وتنمية اقتصادية مستدامة، وأن هذا النوع من الاقتصاد يعد أحد الدعائم الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو يركز على عدة مجالات مثل الطاقة المتجددة، إدارة النفايات، الكفاءة الطاقوية، الزراعة المستدامة، والنقل المستدام، كما يتميز هذا الاقتصاد بقدرته على تحسين نوعية الحياة عبر الممارسات الاقتصادية التي تساهم في تقليل الآثار البيئية الضارة، فعلى سبيل المثال، يتبنى هذا الاقتصاد تقنيات مبتكرة تهدف إلى تقليل الانبعاثات الكربونية، وتحسين استخدام الموارد الطبيعية بشكل أكثر كفاءة. وبالإضافة إلى ذلك، يساهم الاقتصاد الأخضر في تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال الابتكار في مجالات الطاقة المتجددة، وإعادة التدوير، وخلق وظائف خضراء تستهدف تحسين البيئة والاقتصاد في آن واحد. (Gupta, 2025)

أما في الشريعة الإسلامية، فإن حماية البيئة ليست أمراً تنظيمياً مستحدثاً، بل هي جزء من التصور الإسلامي الكلي للعالم، الذي يقوم على التوازن والتكامل بين الإنسان والطبيعة. فالقرآن الكريم والسنة النبوية وضعاً أساساً متيناً للوعي البيئي، من خلال مفاهيم مثل "الخلافة" و"الأمانة" و"الميزان"، حيث يقول الله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرحمن: 10]، ويقول أيضاً: ﴿وَلَا تَفْسُدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف: 56]. كما حثت السنة النبوية على زراعة الأشجار، والمحافظة على المياه، وحماية الحيوانات من الأذى، بل وحرمت قطع الأشجار في الحروب إلا للضرورة، وهو ما يُظهر بعداً بيئياً راسخاً في الفقه الإسلامي. وتُظهر كتب الفقه الإسلامي أبواباً تفصيلية حول "إحياء الموات"، و"الضرر"، و"حق الطريق"، و"حماية الموارد العامة"، وكلها تُمثل أساساً فقهياً لحماية البيئة. على الرغم من أن التشريعات البيئية الحديثة تتضمن أدوات رقابة فنية وإدارية متقدمة، إلا أن الفقه الإسلامي يقدم إطاراً أخلاقياً وروحياً يمكن أن يساهم في تحفيز سلوك الأفراد والمؤسسات نحو حماية البيئة، (الشثري، 2024؛ عيسى، 2018)،¹ كما أنه تبرز الحاجة لضرورة وجود إطار قانوني عالمي يُقيد التنمية ضمن ما هو مستدام بيئياً، مدعوماً بآليات إنفاذ فعالة. كما أوصت بإنشاء محاكم بيئية إقليمية متخصصة كخطوة مؤقتة لمعالجة التحديات البيئية بشكل أكثر فاعلية (Macrory, 2021, pp. 381–393).

كما أظهرت دراسات حديثة في مجال حقوق الإنسان البيئية أن التشريعات البيئية الحديثة تتضمن مسؤوليات قانونية شاملة، التي تساهم في تمكين الأفراد والجماعات من رفع دعاوى قضائية ضد انتهاكات البيئة، مثل قضايا تلوث الهواء والماء وتدمير النظم البيئية الطبيعية، وهذا الاتجاه نحو تعزيز حقوق الأفراد في البيئة يعكس استجابةً للتحديات البيئية الحالية، ويُعزز من تطبيق مبادئ العدالة البيئية في القوانين المحلية والدولية على حد سواء.

¹ راجع الباحث كل من:

- سورة الأعراف. الآية 56.
- سورة الرحمن. الآية 10.
- الشثري، أ. ب. ع. (2024). مرجع سابق.
- عيسى، ه. ف. أ. (2018). مرجع سابق.

وعلى الرغم من الاختلاف في المنطلقات بين الشريعة الإسلامية (التي تستند إلى قيم دينية وأخلاقية) والقوانين الحديثة (التي تعتمد على النظم القانونية الوضعية والعلمية)، إلا أن هناك نقاط التقاء مهمة بينهما، أبرزها تحقيق مبدأ "الاستدامة"، ومنع الإضرار بالبيئة. يمكن تعزيز التكامل بين هذين النظامين من خلال توظيف المبادئ الإسلامية كإطار توجيهي للتشريعات الحديثة، خاصة في المجتمعات الإسلامية، مما يدعم الالتزام الطوعي بحماية البيئة، إلى جانب التشريعات الردعية. دمج التعاليم الإسلامية في السياسات البيئية يعزز الوعي المجتمعي، ويخلق حافزاً أخلاقياً وروحياً يتكامل مع الإطار القانوني والمؤسسي للدولة (عبد المجيد أحمد، 2023؛ عامر، 2015). هذا التكامل بين الشريعة الإسلامية والتشريعات البيئية الحديثة يعكس رؤية شاملة تأخذ في الاعتبار الحاجة للتوازن بين القيم الروحية والضرورات القانونية لحماية البيئة.

المطلب الثاني: المبادئ الشرعية التي تستند إليها التشريعات البيئية

يقوم مبدأ الاستخلاف على فكرة أن الإنسان مسؤول عن الأرض وعليه إدارتها بشكل يحقق التوازن البيئي ويحميها من التدهور، حيث أكد القرآن الكريم أن الإنسان خليفة في الأرض، مما يفرض عليه التزامات أخلاقية تجاه الموارد الطبيعية. ويترتب على هذا المبدأ مسؤولية استخدام الموارد بحكمة، بما يحقق العدالة بين الأجيال ويحافظ على الحقوق البيئية المستقبلية. يُعد مبدأ "لا ضرر ولا ضرار" من القواعد الفقهية الأساسية التي تنظم علاقة الإنسان بالبيئة، وتُعبّر عن مبدأ نبوي يحظر أي نوع من الأذى أو الضرر سواء كان مباشراً أو غير مباشر، كما أن هذه القاعدة تتعدى كونها مجرد مبدأ أخلاقي، إذ تُعد أداة قانونية فعالة يمكن تطبيقها لحماية البيئة. فهي تدعو إلى عدم إلحاق الضرر بالآخرين سواء في حياتهم أو في بيئتهم الطبيعية، حيث يشير الحديث النبوي الشريف إلى ضرورة الامتناع عن أي نشاط يسبب تدميراً للبيئة أو يضر بالصحة العامة. هذا المبدأ يتجسد في التشريعات الإسلامية التي تحظر تلويث المياه وقطع الأشجار بلا مبرر، بالإضافة إلى إتلاف المحاصيل الزراعية. وقد تجسد هذا المبدأ في الدراسات التي تناولت تطوير تشريعات بيئية من شأنها حماية الإنسان والمجتمع من الأذى البيئي، انسجاماً مع توجيه النبي ﷺ الذي يُستنبط منه العديد من الأحكام التنظيمية في الفقه المعاصر. (مولود، 2023).

ويعكس مبدأ رفع الضرر، وهو قاعدة فقهية هامة، العديد من الأحكام المتعلقة بحياة الإنسان اليومية، على سبيل المثال، قطع الأشجار دون ضرورة، أو تلويث المياه، أو استنزاف الموارد الطبيعية دون مراعاة للتوازن البيئي، ويُلزم برفع الأضرار البيئية مثل التلوث والتصحر واستنزاف الموارد حيث تعتبر أفعالاً تتناقض مع هذه القاعدة. وبالتالي، فإن التشريعات البيئية التي تركز على منع التلوث وحماية الموارد الطبيعية تتماشى مع هذا المبدأ، كما أن القاعدة تفرض على الأفراد والمؤسسات واجباً قانونياً في رفع الضرر البيئي عندما يحدث. وهذا يتضمن العمل على إزالة الأضرار البيئية التي لحقت بالبيئة من خلال الأنشطة الصناعية أو البشرية الأخرى، مثل تنظيف المياه الملوثة أو إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة، وبناءً على هذه القاعدة، يمكن استنباط مجموعة من التشريعات القانونية التي تهدف إلى ضمان حماية البيئة عبر منع أي ممارسات قد تؤدي إلى إلحاق الأذى بها، مما يعزز من مفهوم الاستدامة وحماية الأجيال القادمة من تبعات الأضرار البيئية (Shettima, 2012).

أما مبدأ سد الذرائع، فهو أصل فقهي يقوم على منع الوسائل التي قد تؤدي إلى مفسدة، وإن كانت في ظاهرها مباحة. في السياق البيئي، فإن السماح بتصرفات تؤدي مستقبلاً إلى إفساد الأرض أو الإضرار بالموارد الطبيعية، حتى لو لم تكن تلك الأضرار فورية، يُعد من الذرائع التي يجب سدها تشريعياً وتنظيمياً. وتؤكد الدراسات على ضرورة تشديد العقوبات وإنشاء جهة رقابية مستقلة تُعبّر عن إدراك لهذا الأصل، حيث يُراد من التشريع الوقائي أن يمنع حصول الفساد قبل وقوعه، وهو جوهر هذا المبدأ الشرعي. (الشريف، 2015).

أما حفظ الضروريات الخمس، وهي الدين، النفس، العقل، النسل، والمال، فتُعد من أهم مقاصد الشريعة الإسلامية. ويتصل موضوع حماية البيئة بحفظ هذه الضروريات اتصالاً مباشراً؛ إذ إن تلوث الماء والهواء والأرض يؤثر على النفس البشرية وصحتها، كما أن استنزاف الموارد يهدد استقرار الأجيال المقبلة ورفاهها، وهو ما يدخل في حفظ النسل والمال معاً. وتشير بعض الدراسات إلى أن التخطيط البيئي المدروس يضمن استخداماً متوازناً للموارد الطبيعية، ما ينعكس على الصحة العامة والأمن الغذائي والاجتماعي، وهي أمور تمس جوهر مقاصد الشريعة في صون حياة الإنسان وحفظ كرامته. (الحسن، 2025).

مبدأ تحقيق المصلحة العامة، الذي يُعد أحد الأسس الجوهرية في الفقه الإسلامي، يعكس الأولوية للمصلحة الجماعية على المصلحة الفردية في الحالات التي تتعارض فيها، خاصة في القضايا التي تؤثر على المجتمع بأسره حيث أن هذا المبدأ يعد حجر الزاوية للتشريعات البيئية في الإسلام، حيث تهدف إلى ضمان استدامة الموارد الطبيعية لصالح المجتمع ككل، وليس لفئة معينة، ويُحث على الاستخدام الرشيد للموارد ومنع استغلالها الجائر، كما أن مبادئ الاستدامة البيئية، التي تبناها النبي محمد صلى الله عليه وسلم منذ قرون، تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي وضعتها الأمم المتحدة في عام 2015، وأن التخطيط الشامل والمشاركة المجتمعية في السياسات البيئية يُعزز من فاعليتها ويُعبر عن قيم الشورى والتكافل، لذا من الأهمية تعزيز دور المؤسسات الدينية والعلمية في معالجة القضايا البيئية وتقديم الحلول المستدامة، مع تبني رؤية إسلامية للمشاكل البيئية المعاصرة مثل استنزاف الموارد الطبيعية والتلوث والفقر لتحسين السلوك البيئي وتعزيز الممارسات المستدامة (Yun & Ma, 2022, pp. 45–67).

مبدأ المنع من التدمير والفساد: ورد في القرآن الكريم العديد من الآيات التي تنبه إلى ضرورة حماية البيئة من التدمير والإفساد. فعلى سبيل المثال، يُحظر في الشريعة الإسلامية إفساد الأرض بغير حق، ويُشدد على الحفاظ على التوازن البيئي. يمكن للتشريعات البيئية أن تستفيد من هذه الآيات لتطوير قوانين تمنع الأنشطة التي تلحق الضرر بالبيئة، مثل التلوث.

وعن مبدأ العدالة والمساواة من المبادئ الأساسية التي تحرص الشريعة الإسلامية على تحقيقها في جميع المجالات، بما في ذلك حماية البيئة حيث عندما تختلف درجات الحماية البيئية بين المناطق أو تغيب الشفافية في تطبيق الأنظمة، يُعتبر ذلك خللاً في العدالة يتطلب معالجة تشريعية، وأن عدم المساواة في تطبيق السياسات البيئية يؤدي إلى تفاوت في النتائج ويقوّض فعالية تلك السياسات، مما يستوجب تعزيز العدالة التنظيمية كقيمة شرعية أساسية. كما تبرز الشريعة الإسلامية مبدأ العدالة البيئية، حيث تركز على توزيع الموارد وحمايتها من التدهور، وتعتبر الإنسان خليفة الله على الأرض، مما يفرض عليه مسؤولية التعامل مع البيئة بحذر. وبالتالي، فإن التشريعات البيئية يجب أن تستند إلى مبدأ المسؤولية الفردية والجماعية، حيث تُفرض مسؤولية قانونية على الأفراد والشركات والمؤسسات الحكومية لحماية البيئة وضمان استدامتها.

المطلب الثالث: الأثر المجتمعي لتطبيق الأسس الشرعية في التشريعات البيئية ومدى تأثيرها على سلوك الأفراد

أن الرموز الدينية، مثل تلك الموجودة في الإسلام، تمتلك تأثيرات اجتماعية قوية يمكن أن تغير سلوك أتباعها ليصبحوا أكثر انحيازاً نحو حماية البيئة، وقد قامت الدول ذات الأغلبية المسلمة منذ عهد النبي محمد صلى الله عليه وسلم بتطبيق القوانين البيئية المستمدة من الشريعة الإسلامية، إلا أن الأدبيات القانونية الحديثة تُظهر ندرة في التفاصيل المتعلقة بتطبيق هذه القوانين في الوقت الحاضر، مما يستدعي ضرورة تقديم رؤية جديدة تأخذ في الاعتبار التغيرات في تطبيق الشريعة في الدول الحديثة، وأن تطبيق القانون البيئي الإسلامي اليوم يتم بطرق مختلفة، حيث يبرز شكلان رئيسيان: الأول هو التطبيق من خلال الدساتير الوطنية، بينما

الثاني يتم من خلال الأدوات الدينية القانونية غير الملزمة مثل الفتاوى وخطب المساجد، وأن الدراسات التي تم إجراؤها في سنغافورة وماليزيا وإندونيسيا أن الفتاوى غير الملزمة والخطب الدينية تُستخدم كوسائل فعالة لتنفيذ القانون البيئي الإسلامي، ويعتمد نجاح هذه الأدوات على عاملين رئيسيين: الأول هو السياقات القانونية والسياسية المحلية المدعومة بعلاقات الدين والدولة، مما يساعد على تنفيذ وإضفاء الشرعية عليها؛ والثاني هو المتابعة بعد إصدار الفتاوى والخطب من قبل السلطات الدينية لضمان تطبيق القوانين البيئية عملياً (Ramlan, 2020, pp. 202–230).

تعد الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع في المملكة العربية السعودية، حيث يجب أن تتوافق كافة القوانين والتشريعات والمعاهدات الدولية التي تنضم إليها الحكومة مع أحكام القرآن الكريم والسنة النبوية. وقد تناول القرآن الكريم العديد من الآيات التي تتعلق بالتلوث البيئي، مثل قوله تعالى: "ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها" (سورة الأعراف، الآية 56)، وقوله: "ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس" (سورة الروم، الآية 41)، ومن خلال هذه الآيات، يشير علماء الشريعة الإسلامية إلى أن كلمة "فساد" تشمل التلوث والتغيرات المناخية والتصحر، كما أن القرآن الكريم قد وضح أن الإنسان هو المسؤول عن تدمير البيئة بسبب أفعاله، داعياً إلى التوقف عن الإفساد والإضرار بالأرض، وضرورة الإحسان في التعامل مع الكون.

كما جاءت السنة النبوية بتعليمات وأحكام دقيقة تحث على الحفاظ على البيئة وحمايتها من أي ضرر أو عبث سواء كان على مستوى الأفراد أو المجتمع أو الكائنات الحية، وقد سبقت الشريعة الإسلامية غيرها من التشريعات في الدعوة إلى حماية البيئة، حيث أظهرت التطبيقات العملية للنظام القضائي الإسلامي فرض عقوبات على المخالفين تهدف إلى حفظ البيئة من التلوث، وتمثلت هذه العقوبات في حالات عدة مثل أخذ الأراضي من أصحابها الذين يعرقلون الاستفادة منها، وفرض غرامات مالية على من يؤدي إلى إهلاك الأراضي بزراعتها بما لا يصلح. كما يمكن أن تتداخل جرائم البيئة مع جرائم الحدود والقصاص والدية، كما في حال تلوث البيئة الذي يؤدي إلى موت إنسان بسبب تناول طعام أو ماء ملوث (الشريف، 2015، مرجع سابق). كذلك، تُفرض عقوبات مالية لمن يعتدي على الحياة البرية، وفقاً لقول الله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم..." (سورة المائدة، الآية 95).

ومن ثم يسهم تطبيق التشريعات البيئية المستندة إلى الشريعة الإسلامية في تعزيز الوعي البيئي لدى الأفراد، حيث يصبح الحفاظ على البيئة التزاماً دينياً إلى جانب كونه مسؤولية قانونية، وعندما يربط الأفراد بين السلوك البيئي والقيم الدينية، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الامتثال الطوعي بالقوانين البيئية، مما يقلل الحاجة إلى فرض العقوبات الرادعة.

تؤدي التشريعات البيئية القائمة على المبادئ الإسلامية إلى الحد من السلوكيات الضارة مثل الإسراف في استهلاك المياه، أو التخلص العشوائي من النفايات، حيث تنعكس هذه القيم في التربية الدينية والممارسات اليومية. كما تسهم المؤسسات الدينية، مثل المساجد والخطاب الديني، في نشر الوعي البيئي من خلال تفسير الأوامر الشرعية المرتبطة بحماية الطبيعة، مما يساعد على بناء ثقافة مجتمعية تدعم الاستدامة البيئية.

إلى جانب ذلك، يسهم دمج المبادئ الشرعية في التشريعات البيئية في تعزيز العدالة البيئية، حيث تمنع الشريعة الإسلامية استغلال الموارد الطبيعية بشكل يضر بالفئات الضعيفة في المجتمع. ويعزز ذلك من تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تبني سياسات بيئية توازن بين احتياجات التنمية الاقتصادية وحماية الموارد الطبيعية، مما يضمن استدامة البيئة للأجيال القادمة.

المبحث الثاني: الإطار القانوني والتطبيقي للتشريعات البيئية ومدى توافقها مع الأسس الشرعية

تُعدّ الشريعة الإسلامية إطاراً تشريعياً شاملاً يُمكن أن يشكل أساساً قوياً لحماية البيئة في الدول الإسلامية، حيث تتجلى فيها مبادئ أخلاقية وتشريعية تحث على عمارة الأرض والحفاظ على مكوناتها. وقد سعت العديد من الدول الإسلامية إلى توظيف هذه المبادئ في صياغة قوانين بيئية حديثة تحقق التوازن بين الالتزام الديني والانخراط في الجهود الدولية لحماية البيئة. ويتناول هذا المبحث تحليل التشريعات البيئية في عدد من الدول الإسلامية، مع مقارنة تلك التشريعات بالاتفاقيات الدولية، واستعراض نماذج ناجحة لتجارب دمج الشريعة الإسلامية في حماية البيئة، بهدف إبراز مدى فاعلية هذا التكامل في تحقيق التنمية البيئية المستدامة.

المطلب الأول: تحليل القوانين البيئية في المملكة العربية السعودية ومدى استنادها إلى المبادئ الشرعية

تتميّز التشريعات البيئية في المملكة العربية السعودية بخصوصية نابعة من الأساس الديني الذي تستند إليه، حيث تستمد مرجعيتها من الشريعة الإسلامية، ممثلة في القرآن الكريم والسنة النبوية، وهو ما يتجلى في النصوص التي تحث على عدم الإفساد في الأرض والاعتناء بمخلوقات الله. وقد أدرج النظام الأساسي للحكم حماية البيئة ضمن مسؤوليات الدولة، مما يعكس البعد الأخلاقي والديني في التعامل مع قضايا البيئة. كما تضم هذه التشريعات مجموعة من الأنظمة واللوائح التي تهدف إلى صون الموارد الطبيعية، والحد من التلوث، والرقابة على الأنشطة المؤثرة بيئياً، بما في ذلك الأنظمة الخاصة بإدارة النفايات، ومعالجة مياه الصرف، والتعامل مع الكائنات الفطرية، وغيرها. وقد حرص المشرع السعودي على مواكبة التحديات البيئية من خلال تطوير مستمر لهذه الأنظمة، وإصدار نظام البيئة الجديد لعام 1441هـ الذي جاء ليعزز فعالية الحماية ويعالج أوجه القصور السابقة، خصوصاً ما يتعلق بضعف العقوبات².

تركز العديد من التشريعات الحديثة في المملكة العربية السعودية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تجريم الأفعال التي تضر بالبيئة وتعيق مسار التنمية، حيث تُعدّ البيئة عنصراً أساسياً يسعى المشرع لحمايته عبر سنّ أنظمة وعقوبات جزائية تضمن الالتزام بالضوابط القانونية والحد من الاعتداءات وتحقيق حماية فعالة تسهم في دعم استراتيجيات التنمية المستدامة (هالة طاهر، 2023، ص. 5-49)، وتعدّ الحماية الجزائية إحدى الأدوات القانونية الأساسية التي تضمن الالتزام بالمعايير البيئية المحددة، لا سيما في ظل التحديات البيئية الناتجة عن التزايد السكاني والتوسع الصناعي والزراعي. وقد وضعت المملكة أنظمة وعقوبات بيئية تهدف إلى الحد من التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية (العلواني، 2020، ص. 11-51).

نتيجة للثورة الصناعية والتطورات الاقتصادية، شهدت البيئة تزايداً في مستويات التلوث، مما أثر سلباً على البيئة والكائنات الحية. ومع تطور الأعمال والاقتصاد، تطورت أيضاً قواعد المسؤولية المدنية، إلا أن هذه القواعد لا تزال قاصرة في تعويض الأضرار البيئية، خاصة الأضرار المحضة التي تتجم عن التلوث. ولذا، تبرز الحاجة إلى تطوير التشريعات التي تلزم الشركات المعنية بأنشطة ملوثة بالتأمين ضد مخاطر التلوث البيئي، لضمان تعويض المتضررين بشكل كامل. وفي ظل غياب النصوص النظامية الخاصة بذلك، يمكن استحداث صندوق تعويض خاص يعوض المتضررين، حيث يتمكن أصحاب الأنشطة البيئية من دفع اشتراكات سنوية أو التأمين ضد المخاطر البيئية، مما يشكل آلية قانونية لتعويض الأضرار البيئية بشكل أكثر فعالية وشمولاً (هوساوي، 2021، ص. 157-182).

²وزارة البيئة والمياه والزراعة. (1441هـ). نظام البيئة ولائحته التنفيذية. المملكة العربية السعودية: وزارة البيئة والمياه والزراعة.

كما تتسم التشريعات البيئية السعودية بمواءمتها المتزايدة مع المعايير والاتفاقيات الدولية، ما يعكس انفتاح المملكة وتفاعلها مع الجهود العالمية في مجال حماية البيئة. وقد انضمت المملكة إلى عدد كبير من الاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بالبيئة، مثل اتفاقيات حماية البيئة البحرية والمناخ، كما تبنت في نظام البيئة الجديد نصوصاً تؤكد التزامها بالاتفاقيات الدولية التي وقّعت عليها، دون أن يتعارض ذلك مع قوانينها المحلية. ويبرز ذلك ضمن سياسة المملكة لتحقيق التنمية المستدامة، بما يحقق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد البيئية للأجيال القادمة، مستفيدة من توجيهات المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة. لذا، يمكن القول إن التشريعات البيئية السعودية تجمع بين المرجعية الدينية والثقافية من جهة، والانفتاح على المعايير العالمية من جهة أخرى، بما يسهم في تعزيز منظومة حماية البيئة في المملكة.

كما يبرز دور المملكة العربية السعودية الفاعل في مواجهة التغير المناخي، حيث انضمامها إلى الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى الحد من تداعيات الأزمة المناخية العالمية. حيث أظهرت المملكة التزاماً قوياً بمسؤولياتها الدولية عبر مشاركتها الفاعلة في الاتفاقيات المناخية، مما يعكس وعياً بأهمية هذه الأزمة التي تتجاوز الحدود الوطنية. من أبرز هذه الجهود تأتي رؤية المملكة 2030 التي تمثل خارطة طريق شاملة تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة بيئياً، حيث تم تضمين أسس بيئية سليمة في مختلف مجالات التنمية، وقد لعبت المملكة دوراً ريادياً من خلال المبادرات البيئية التي أطلقها سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، مثل "مبادرة السعودية الخضراء" و"مبادرة الشرق الأوسط الأخضر"، اللتان لقيتا قبولاً دولياً واسعاً بفضل رؤيتهما المستقبلية المبتكرة في التصدي للتغير المناخي. وتعد هذه المبادرات خطوة هامة نحو تحقيق التنمية المستدامة على مستوى الإقليم والعالم، وتؤكد استعداد المملكة لدعم الحلول الدولية الفعالة لمكافحة الأزمة المناخية (الضناوي زنيب، 2024، ص. 93-120) ومن ثم تعتمد القوانين البيئية في المملكة العربية السعودية، على مبادئ الشريعة الإسلامية إلى جانب القوانين الحديثة التي تنظم إدارة الموارد المائية، ومكافحة التلوث، وحماية المناطق الطبيعية. ويبرز هذا الدمج في اللوائح التي تمنع تلويث المياه الجوفية، وتفرض عقوبات على الشركات التي تتسبب في الإضرار بالبيئة، وهو ما يعكس الالتزام بالمبادئ الشرعية مثل تحقيق المصلحة العامة ومنع الضرر.

المطلب الثاني: مقارنة بين التشريعات البيئية الإسلامية والتشريعات البيئية في الاتفاقيات الدولية، وبيان أوجه التوافق والاختلاف

شهد المجتمع الدولي منذ منتصف القرن العشرين اهتماماً متزايداً بقضايا البيئة، تُرجم إلى مجموعة من الاتفاقيات الدولية الرامية إلى الحد من التدهور البيئي وحماية الموارد الطبيعية. من بين أبرز هذه الاتفاقيات اتفاقية حماية الطيور (باريس 1950)، واتفاقية حماية النباتات (روما 1951)، واتفاقية لندن (1954) لمنع تلوث البحار بالنفط، واتفاقية باريس للطاقة النووية (1960) وما تبعها من اتفاقيات مكملة كاتفاقية بروكسل (1963) وفيينا (1963) بشأن الأضرار النووية. كما جاءت اتفاقيات أخرى لتعالج تحديات بيئية نوعية، كاتفاقية موسكو (1963) لوقف التجارب الذرية، واتفاقية بروكسل (1969) بشأن الكوارث النفطية في أعالي البحار، واتفاقية أوسلو (1972) لمنع إلقاء النفايات في البحر، واتفاقية واشنطن (1973) بشأن منع الاتجار في الحيوانات المهددة بالانقراض، إلى جانب اتفاقيات في مجالات العمل والسلامة كاتفاقية حماية العمال (1977)، واتفاقية برن (1979) لحماية الحياة البرية، واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون (1985)، وبروتوكول مونتريال (1987) الخاص بالمواد المستنفدة لها. قد بلغت الجهود الدولية ذروتها في مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام 1992، والذي أطلق إعلاناً شاملاً حول سبل حماية البيئة من خلال الحفاظ على الغلاف الجوي، وصون التنوع البيولوجي، وإدارة الموارد المائية،

ومنع التجارة غير المشروعة بالنفايات الخطرة. هذا إلى جانب إقرار مبدأ السيادة البيئية المسؤولة، حيث أكد ميثاق الأمم المتحدة أن من حق كل دولة استغلال مواردها الطبيعية وفق سياسات تنموية وبيئية تراعي عدم التسبب في أضرار بيئية لدول أخرى أو للمناطق الواقعة خارج حدودها الوطنية. وعلى الصعيد الإقليمي، قامت الدول العربية بتأسيس مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة عام 1986 كمظلة تنسيقية للتعاون العربي في قضايا البيئة والتنمية المستدامة، في إطار جامع يتكامل مع التوجهات الدولية نحو بيئة آمنة ومتوازنة (بن حمزة، 2016).

على الرغم من أن المبادئ العامة لحماية البيئة تهدف إلى تحقيق التوازن البيئي والاستدامة، فإن مبدأ "الملوث يدفع" الذي ظهر في عام 1972 في توصيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية كان نقطة تحول مهمة. حيث تم ابتكار هذا المبدأ في البداية كأداة اقتصادية تهدف إلى تحميل المسؤولية البيئية على الكيانات القانونية والأفراد الذين يسببون التلوث، وذلك بهدف حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة. ومع مرور الوقت، تطور هذا المبدأ ليصبح مبدأ قانونيًا معترفًا به دوليًا، حيث تبنت الدول تدابير وقائية وممارسات صديقة للبيئة. بالإضافة إلى ذلك، ألزم الملوثين بتحمل تكاليف التصحيح والتعويض عن الأضرار البيئية، وهو ما دفع العديد من الدول إلى تضمين هذا المبدأ في تشريعاتها الداخلية (حجيلة & عطار، 2024، ص. 492-506).

وتمتلك التشريعات البيئية الإسلامية والاتفاقيات الدولية أهدافًا مشتركة، حيث تسعى كلتاها إلى الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. غير أن التشريعات الإسلامية تعتمد على مبادئ دينية وأخلاقية تلزم الأفراد بحماية البيئة كواجب ديني، في حين تستند الاتفاقيات الدولية إلى القوانين الوضعية والمعايير العلمية التي تحدد التزامات الدول في هذا المجال، وتتفق الشريعة الإسلامية مع العديد من الاتفاقيات البيئية الدولية، مثل اتفاقية باريس للمناخ، من حيث مبدأ منع الإضرار بالبيئة وضرورة اتخاذ التدابير الوقائية لتجنب التلوث. إلا أن الاختلاف يكمن في الأساس الفلسفي لكلا النظامين، حيث تعتمد الاتفاقيات الدولية على مفاهيم قانونية دولية، في حين تستند الشريعة إلى النصوص الدينية التي تجعل الالتزام البيئي جزءًا من الإيمان.

إحدى نقاط الاختلاف الرئيسية بين النظامين تكمن في آلية التنفيذ، حيث تعتمد الاتفاقيات الدولية على العقوبات والغرامات لضمان الامتثال، بينما تشجع الشريعة الإسلامية على الامتثال الطوعي من خلال تعزيز الوعي الديني، إلى جانب فرض العقوبات عند الضرورة. وهذا يعكس إمكانية تكامل كلا النظامين لتعزيز فعالية القوانين البيئية وتحقيق حماية أفضل للموارد الطبيعية.

المطلب الثالث: دراسات حالة لبعض الدول التي دمجت بين التشريعات البيئية والشريعة الإسلامية، مع استعراض مدى نجاح هذه التجارب

تعتمد العديد من الدول الإسلامية في قوانينها البيئية على مزيج من المبادئ الشرعية والأنظمة القانونية الحديثة، حيث تسعى إلى تحقيق التوازن بين الالتزام الديني بالحفاظ على البيئة والتشريعات القانونية المستندة إلى المعايير البيئية الدولية. فعلى سبيل المثال، تستند بعض الدول إلى القواعد الفقهية مثل "لا ضرر ولا ضرار" في تنظيم استهلاك الموارد الطبيعية ومنع الإضرار بالبيئة.

تستند التشريعات البيئية الإماراتية إلى مجموعة من القوانين واللوائح التي تهدف إلى حماية البيئة من التلوث والتعامل مع آثار التغير المناخي، مثل قانون حماية البيئة (القانون الاتحادي رقم 24 لسنة 1999) المعدل بالقانون الاتحادي رقم (11) لسنة 2006 (المطيري & المطيري، 2020، ص. 321-359)، حيث اهتمت دولة الإمارات العربية المتحدة، على غرار دول العالم، بالحفاظ على النظام البيئي وسنت تشريعاً اتحادياً يعمل على وضع المبادئ العامة للحفاظ على البيئة وتنميتها كما بين الإجراءات الجزائية لمن يتعرض للبيئة ويتسبب في تلوثها، علاوة على ذلك، تعمل العديد من الهيئات الوطنية على وضع الإجراءات والسياسات

المناسبة للحفاظ على الأمن البيئي وتشجيع أفراد المجتمع من خلال التوعية والتثقيف على الالتزام بالقواعد القانونية المنظمة للبيئة (اليماني، 2022، ص. 105-119).

ويضاف لما سبق قانون التغير المناخي (القانون الاتحادي رقم 15 لسنة 2016)، بالإضافة إلى المرسوم الاتحادي رقم 45 لعام 2020 الذي يعزز دور الضبط القضائي البيئي. هذه التشريعات تعمل على تحديد صلاحيات مأموري الضبط القضائي المتخصصين في الجرائم البيئية وتنظيم الأنشطة الملوثة، وتستند إلى مبادئ إسلامية تتمثل في مبدأ الاستخلاف الذي يلزم الإنسان بالحفاظ على البيئة وعدم الإسراف أو التدمير، وهو مبدأ أساسي في الشريعة الإسلامية، كما جاء في القرآن الكريم "إِنَّ اللَّهَ جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً" (البقرة: 30). إضافة إلى ذلك، يشدد الإسلام على العدل والاعتدال في استخدام الموارد الطبيعية، ويحرص على المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة، مما ينعكس في تشريعات الإمارات التي تسعى إلى تحقيق التوازن البيئي والتعامل المسؤول مع الموارد الطبيعية من خلال آليات قانونية صارمة تتوافق مع تعاليم الشريعة الإسلامية في الحفاظ على البيئة (عطا الله، 2023، ص. 486-577).

كما يلاحظ أن التشريع الإماراتي يؤكد على أن الحفاظ على البيئة يعتبر كحق أساسي مرتبط بحق الإنسان في العيش في بيئة سليمة وأمنة، وقد شهد الاعتراف بالقيمة الدستورية لحق الفرد في البيئة كأحد الحقوق الأساسية لحقوق الإنسان في دساتير الدول، الكثير من الجدل بين فقهاء القانون، وتركز الجدل حول مدى جدوى النص عليه في الدستور باعتباره أحد الحقوق الأساسية لحقوق الأفراد، فبينما رفض بعض الفقه إضفاء القيمة الدستورية له، استناداً إلى أنه لا يرقى إلى مرتبة الحقوق الدستورية، أيد غالبية الفقه الاعتراف بالقيمة الدستورية للحق في البيئة وإضفاء الطابع الدستوري له (بدر، 2017، ص. 471-530). وبذلك تم تشريع قوانين لحماية البيئة من التلوث، وتنظيم استخدام الموارد الطبيعية، وحماية الحياة البرية لتعكس التزام الإمارات بمعايير الاستدامة البيئية، مما يعكس رؤية الدولة المستندة إلى الشريعة الإسلامية التي تشدد على الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة (الطاهري، 2017).

تُظهر التشريعات البيئية في إندونيسيا تطوراً مستمراً في إطار الاعتراف بأهمية حماية البيئة استناداً إلى القيم الإسلامية والأنظمة القانونية الوطنية. فقد تم تبني قوانين وتشريعات تهدف إلى حماية البيئة بشكل شامل، مما يعكس توافقاً بين الشريعة الإسلامية والمتطلبات البيئية العالمية، وأن إحدى أبرز التشريعات البيئية في إندونيسيا هي قانون حماية البيئة لعام 2009، الذي يهدف إلى حماية البيئة من التدهور والتلوث عبر مجموعة من اللوائح المتعلقة بإدارة النفايات، الهواء والمياه، والتنوع البيولوجي (Ramlan, 2019). كما يلزم القانون المؤسسات العامة والخاصة بالمساهمة في الحفاظ على البيئة ويعزز من المساءلة القانونية في حالة حدوث انتهاكات بيئية. بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر التوجيهات الفقهية البيئية التي أصدرتها الهيئات الدينية في إندونيسيا ذات تأثير كبير في تعزيز هذه الجهود التشريعية. فبينما تركز التشريعات الوطنية على جوانب عملية للحفاظ على البيئة، فإن الفقه الإسلامي يساهم بتوجيه المسلمين نحو حماية البيئة كمكون من واجباتهم الدينية. وتشير هذه الفتاوى إلى أن إفساد البيئة هو نوع من الإفساد في الأرض وهو محرم وفقاً للشريعة الإسلامية (Gade, 2015, pp. 161-183).

كما تم تطبيق مفهوم "الوقف البيئي"، الذي يعتمد على استخدام الأوقاف لتمويل مشاريع بيئية مستدامة، مثل إعادة التشجير والحفاظ على الأراضي الرطبة. وقد حققت هذه المبادرة نجاحاً كبيراً من خلال إشراك المجتمع المحلي في حماية البيئة، وهو ما يعكس توافق المبادئ الإسلامية مع الأهداف البيئية الحديثة. وبذلك تتكامل هذه التشريعات مع قانون التنمية المستدامة الذي يشجع

على استدامة الموارد الطبيعية وحمايتها للأجيال القادمة، ويستند إلى مبدأ أن الحفاظ على البيئة ليس فقط واجباً قانونياً، بل أيضاً مبدأً أخلاقياً ودينيًا.

تتبنى إندونيسيا منظومة تشريعية بيئية متكاملة تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، أبرزها القانون رقم 32 لسنة 2009 بشأن حماية وإدارة البيئة، وقانون الغابات رقم 41 لسنة 1999، إلى جانب قوانين خاصة بحماية السواحل وإدارة الموارد المائية. إلا أن هذه التشريعات، وعلى الرغم من أهميتها، واجهت تحديات كبيرة في التطبيق العملي بسبب ضعف الرقابة ومحدودية المشاركة المجتمعية في جهود الحماية البيئية. وللتغلب على هذه التحديات، برز توجه فريد يتمثل في دمج المبادئ الإسلامية ضمن السياسات البيئية، من خلال إصدار "الفتاوى الخضراء" عن مجلس العلماء الإندونيسي، والتي تحث المسلمين على احترام البيئة وتجنب السلوكيات الضارة مثل التلوث وقطع الأشجار الجائر، مما يعكس مقاربة دينية للقضية البيئية. كما تسعى الدولة إلى تعزيز دور المجتمع المحلي من خلال حملات التوعية والتعليم البيئي في المدارس والمساجد، مع ضرورة تفعيل القوانين وتنفيذ العقوبات بحق المخالفين، والتعاون مع المنظمات غير الحكومية لتطوير الحلول المستدامة. ويظهر أن هذا التكامل بين التشريعات الوضعية والتوجيهات الدينية يشكل نموذجاً فريداً يعزز الامتثال الشعبي ويساهم في معالجة التحديات البيئية ضمن سياق ثقافي وروحي خاص (Najemi & Rapik, 2024, pp. 253–274).

من خلال هذه التشريعات، تعمل إندونيسيا على تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، مستندة إلى الشريعة الإسلامية التي تُشدد على الحفاظ على الموارد الطبيعية باعتبارها مسؤولية جماعية ودينية، ما يتيح نموذجاً فريداً للجمع بين القانونين البيئي والإسلامي لتحقيق استدامة البيئة وحمايتها (Widigdo & Hamid, 2018; Saat, 2021).

في تركيا، تم تطوير قوانين لحماية الموارد الطبيعية تعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية، مثل منع تلويث الأنهار والبحيرات، وذلك بالتعاون مع المؤسسات الدينية والعلمية. وقد أدى هذا النهج إلى تعزيز الالتزام المجتمعي بالحفاظ على البيئة، حيث ساهمت خطبة الجمعة والدروس الدينية في رفع الوعي البيئي بين المواطنين، حيث يساهم التشريع البيئي التركي بشكل بارز في حماية البيئة من خلال وضع إطار قانوني متكامل يعزز من مفاهيم التنمية المستدامة والاقتصاد الدائري، ويعتمد على أدوات فعالة مثل تقييم الأثر البيئي، والامتثال البيئي، ونظام تصنيف المنتجات البيئية (الملصق البيئي). وقد تم تعديل قانون البيئة رقم 2872 لتعزيز إدارة النفايات، ودعم تقنيات الإنتاج النظيف، وتنظيم التراخيص البيئية، مما يعكس توجه الدولة نحو تشديد الرقابة والالتزام البيئي. كما أن تأسيس "الوكالة التركية للبيئة" يمثل نقلة نوعية في تنفيذ السياسات البيئية على المستوى الوطني، حيث تضطلع بدور محوري في الوقاية من التلوث، وتطوير المساحات الخضراء، وزيادة كفاءة استخدام الموارد. ويؤكد ذلك أن التشريع البيئي التركي لم يعد يقتصر على الجانب القانوني فقط، بل أصبح أداة فعالة لإحداث تغيير بيئي ملموس، وتحقيق توازن بين التنمية وحماية البيئة (Savaşan & Sümer, 2020).

وينص القانون الخاص بإنشاء الوكالة البيئية التركية على مجموعة من القواعد والإجراءات الهادفة إلى منع التلوث البيئي، والمساهمة في حماية وتحسين وتطوير المساحات الخضراء، وزيادة كفاءة استخدام الموارد بما يتماشى مع مبادئ الاقتصاد الدائري ونهج "صفر نفايات". ويشمل القانون كذلك إنشاء وتشغيل ورصد ومراقبة نظام إدارة الودائع على المستوى الوطني، كما يحدد هذا القانون الأنشطة والهيكل التنظيمي والميزانية الخاصة بالوكالة، ويُدخل تعديلات على قانون البيئة رقم 2872 في مجالات إدارة النفايات، وإعادة التدوير، واستخدام التقنيات النظيفة.

وقد تم تعديل المادة 20 لتشمل تنظيم الأنشطة التي تُمارس دون الحصول على تصاريح أو تراخيص بيئية، مع فرض العقوبات المناسبة، كما أُضيفت المادة الانتقالية رقم 14 التي تنص على إنشاء نظام لوضع العلامات البيئية³ (Eco-labelling) التشريع البيئي في تركيا يركز بشكل كبير على تطوير سياسات وإجراءات لمكافحة تغير المناخ وحماية البيئة من خلال مجموعة من القوانين التي تهدف إلى تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2053. أبرز هذه السياسات هو إنشاء نظام تداول الانبعاثات (ETS)، الذي يعد جزءاً من الجهود الرامية لتحديد الأسعار الكربونية، ويعتبر خطوة مهمة نحو تقليل الانبعاثات. ومع ذلك، يواجه التشريع التركي تحديات، مثل عدم وجود أهداف ملزمة بحدود انبعاثات محددة، وعدم وضوح آليات التنفيذ والمشاركة المجتمعية المحدودة في العملية التشريعية. وبالمقارنة مع بعض النماذج مثل قانون تغير المناخ الفيدرالي في ألمانيا، يظهر أن تركيا بحاجة إلى إنشاء هيئات مستقلة للخبراء لضمان تنفيذ فعال للسياسات، وكذلك دمج المنظمات غير الحكومية والقطاع العلمي بشكل أكبر لضمان إطار تشريعي شامل وشفاف (Levi, Ayhan, & Baysal, 2024).

أما في ماليزيا، فقد تم تعزيز التشريعات البيئية من خلال سياسات مستمدة من الفقه الإسلامي، حيث تم تطبيق مفهوم الاستخلاف في برامج التنمية المستدامة التي تهدف إلى تقليل التلوث وتعزيز الطاقة المتجددة. كما تتبنى الدولة مفهوم "الحلال الأخضر"، الذي يدمج بين الممارسات التجارية البيئية والأحكام الشرعية، مما يعزز الوعي البيئي المستند إلى القيم الدينية (Ramalingam, 2023).

تُظهر التجارب البيئية في الإمارات و تركيا و ماليزيا و إندونيسيا كيف يمكن دمج الشريعة الإسلامية في التشريعات البيئية لتحقيق توازن بين التنمية المستدامة وحماية البيئة. في الإمارات، يعكس التشريع البيئي التزاماً قوياً بالحفاظ على البيئة من خلال قوانين مثل قانون حماية البيئة (رقم 24 لسنة 1999) وقانون التغير المناخي (رقم 15 لسنة 2016)، التي تركز على مواجهة التلوث وتغير المناخ. يعتمد هذا الإطار على مبدأ الاستخلاف الإسلامي، الذي يبرز أهمية الحفاظ على البيئة وعدم الإسراف في استهلاك الموارد. كما يعزز المرسوم الاتحادي من دور الضبط القضائي البيئي، مما يظهر تكامل التشريعات مع القيم الدينية، ويُسهم في رفع الوعي البيئي في المجتمع من خلال التثقيف والتوعية.

في تركيا، تُركز التشريعات البيئية على التوازن بين التنمية المستدامة وحماية البيئة، من خلال قوانين مثل تعديل قانون البيئة رقم 2872 الذي يعزز إدارة النفايات وتقنيات الإنتاج النظيف. تركيا تتبنى أيضاً نظام تداول الانبعاثات (ETS) في إطار جهود مكافحة تغير المناخ، مما يعكس استخدام الابتكارات البيئية ضمن تشريعات مستوحاة من مبادئ العدالة والتوازن في الشريعة الإسلامية. بالرغم من التحديات في تطبيق هذه السياسات بشكل فعال، إلا أن التوجه التركي نحو تعزيز المساحات الخضراء واستخدام الموارد بكفاءة يتماشى مع القيم الإسلامية التي تدعو إلى حماية الطبيعة.

أما في ماليزيا، فقد تم دمج المبادئ الإسلامية بشكل متميز في التشريعات البيئية، مثل مفهوم "الاستخلاف" الذي يُعزز برامج التنمية المستدامة. كما يعكس مفهوم "الحلال الأخضر" الممارسات التجارية البيئية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، مما يسهم في تعزيز الوعي البيئي ودعم السياسات المستدامة. تشجع ماليزيا على استخدام الطاقة المتجددة وتقليل التلوث بما يتماشى مع الواجبات الدينية التي تدعو إلى الحفاظ على البيئة.

³<https://www.fao.org/faolex/results/details/en/c/LEX-FAOC201774/>

وفي إندونيسيا، تُدمج المبادئ الإسلامية بشكل قوي في التشريعات البيئية، حيث يُعزز قانون حماية البيئة لعام 2009 من مفاهيم مثل إدارة النفايات والتنوع البيولوجي. تُعد الفتاوى الخضراء جزءًا من التشريعات، مما يوجه المجتمع نحو الحفاظ على البيئة كجزء من الواجب الديني. كما يتم تطبيق مفهوم "الوقف البيئي" لتمويل مشاريع حماية البيئة المستدامة، مما يعكس التكامل بين القيم الدينية والسياسات البيئية.

يمكن استنتاج أن دمج الشريعة الإسلامية في التشريعات البيئية في هذه الدول يساهم في تعزيز فعالية القوانين البيئية من خلال تحفيز الامتثال الطوعي للمجتمعات، مما يؤدي إلى حماية البيئة بطرق مستدامة تتماشى مع القيم الدينية والثقافية.

المبحث الثالث: التحديات والحلول في تطبيق الأسس الشرعية في التشريعات البيئية

يُعد دمج المبادئ الشرعية في التشريعات البيئية خطوة مهمة نحو تحقيق تنمية مستدامة تُراعي الخصوصية الدينية والثقافية للمجتمعات الإسلامية، إلا أن هذا التوجه يواجه جملة من التحديات القانونية والتنظيمية والفكرية. ويتناول هذا المبحث أبرز العقبات التي تحول دون تحقيق تكامل فعال بين الشريعة الإسلامية والقوانين البيئية الحديثة، مع طرح حلول عملية ومقترحات منهجية لتجاوز تلك التحديات. كما يسلط الضوء على أهمية تعزيز الوعي المجتمعي بالمسؤولية البيئية من منظور شرعي، ويستعرض استراتيجيات فعالة يمكن أن تساهم في ترسيخ ثقافة بيئية متجذرة في القيم الإسلامية، بما يضمن استدامة الموارد الطبيعية وتحقيق التوازن بين الواجب الديني والامتثال القانوني.

المطلب الأول: التحديات التي تواجه دمج المبادئ الشرعية في القوانين البيئية الحديثة

يواجه دمج المبادئ الشرعية في التشريعات البيئية الحديثة تحديات عدة، أبرزها التكيف مع المعايير الدولية التي قد تعتمد على أسس قانونية تختلف عن التشريعات الإسلامية. فبينما تؤكد الشريعة الإسلامية على مبدأ الاستخلاف في الأرض وحماية الموارد الطبيعية كواجب ديني (سورة الأعراف، الآية 56)، تعتمد القوانين البيئية الحديثة على أسس علمية وقانونية قد لا تتطابق تمامًا مع المفاهيم الشرعية. ويعد التوافق بين المبادئ الشرعية والمعايير البيئية الدولية إحدى أبرز الإشكاليات التي تبرز في هذا السياق، حيث تشير العديد من الدراسات إلى وجود تفاوت في تطبيق هذه المبادئ بين الدول الإسلامية (السعوي، 2020).

من التحديات الأخرى التي تعيق تكامل المبادئ الشرعية في التشريعات البيئية الحديثة، تفاوت الفهم والتفسير الفقهي حول حماية البيئة بين الدول الإسلامية. فالتفسير المختلف للمفاهيم الشرعية المتعلقة بحماية البيئة قد يؤدي إلى عدم وجود سياسة بيئية موحدة بين الدول، مما يؤثر على التنسيق المشترك مع الاتفاقيات الدولية (الشثري، 2024). في هذا السياق، تؤكد الدراسات على أهمية التوازن بين الالتزام الديني ومتطلبات القانون الدولي في هذا المجال، وهو ما يتطلب تحقيق التوافق بين الأنظمة البيئية الدولية وأحكام الشريعة الإسلامية التي تسعى لحماية الأرض والماء والهواء باعتبارها جزءاً من الأمانة التي يجب الحفاظ عليها (عيسى، 2018).

كما أن التشريعات البيئية الحديثة تفرض معايير بيئية صارمة، قد يصعب مواءمتها مع القوانين المحلية المستمدة من الشريعة الإسلامية، خاصة فيما يتعلق بالعقوبات وآليات الرقابة البيئية. إذ أن بعض الاتفاقيات الدولية تفرض إجراءات قانونية ملزمة قد تتعارض مع بعض المبادئ الشرعية مثل مبدأ "لا ضرر ولا ضرار" (الشريف، 2015)، مما يخلق تحدياً في تحقيق التوازن بين الالتزام الديني والالتزامات القانونية الدولية (عبد المجيد أحمد، 2023).

وفي هذا السياق، يؤكد الباحثون على ضرورة مراجعة التشريعات البيئية السعودية بما يتماشى مع المعايير الدولية مع الحفاظ على القيم الدينية والثقافية التي تراعي الحفاظ على البيئة (مولود، 2023).

المطلب الثاني: الحلول والمقترحات لتعزيز التكامل بين التشريعات البيئية المستندة إلى الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية

لتحقيق تكامل فعال بين التشريعات البيئية الإسلامية والقوانين الوضعية، ينبغي تطوير إطار قانوني مرن يجمع بين مبادئ الشريعة الإسلامية والتوجهات الحديثة في حماية البيئة. يتطلب هذا تعزيز التشريعات الوطنية لتشمل مفاهيم مثل "منع الإضرار بالبيئة" التي تكرسها الشريعة الإسلامية، إلى جانب الالتزام بالاتفاقيات البيئية الدولية. يمكن أن تسهم هذه الإجراءات في ضمان الحماية المستدامة للموارد الطبيعية في الدول الإسلامية، كما أنها تتيح التناغم بين المبادئ الدينية والمعايير البيئية العالمية. بناءً على ما ذكره في مصادر مثل دراسة الشثري (2024) التي تناولت مقارنة بين النظام البيئي السعودي والقانون الدولي، فإن هذا التكامل يمكن أن يتحقق من خلال تعديل القوانين المحلية لتكون أكثر توافقاً مع المعايير الدولية، دون التنازل عن المبادئ الإسلامية الأساسية.

أحد الطرق الممكنة لتحقيق هذا التكامل هو تعزيز التعاون بين العلماء الشرعيين والخبراء البيئيين لتطوير لوائح بيئية تستند إلى أسس علمية ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية. تبرز أهمية هذه المبادرة في إتاحة فرصة لإدخال حلول متوازنة تأخذ في الحسبان العوامل الدينية والثقافية الخاصة بالدول الإسلامية. كما يمكن الاستفادة من الدراسات المقارنة التي تناولت تأثير الشريعة على حماية البيئة، مثل دراسة عيسى (2018)، والتي أكدت دور الشريعة في حماية البيئة الطبيعية، بما يعزز مفهوم الاستدامة البيئية. أما على مستوى التعاون الدولي، فيمكن للدول الإسلامية أن تقوم بتفعيل مبادرات تشريعية مشتركة، بحيث يتم تطوير نموذج قانوني موحد يستلهم من الفقه الإسلامي ويواكب التشريعات البيئية الحديثة. على سبيل المثال، تظهر دراسات مثل تلك التي قدمها بن حمزة (2016) والتي تناولت الإسلام والبيئة، أن المبادئ الإسلامية مثل الحفاظ على التوازن البيئي يمكن تطبيقها في قوانين بيئية مرنة تدعم التنمية المستدامة. هذا النوع من التعاون بين الدول الإسلامية يمكن أن يسهم في تعزيز تطبيق التشريعات البيئية ويعكس احترام الدين والبيئة في آن واحد، مثلما يظهر في التحليل الذي قدمه السعوي (2020) حول الفقه الإسلامي وحماية البيئة. من خلال هذا النهج المتكامل، يصبح بالإمكان تحقيق توازن بين المحافظة على البيئة واحترام المبادئ الدينية، مما يساهم في بناء نموذج بيئي قانوني يراعي حقوق الإنسان والبيئة في الوقت نفسه.

المطلب الثالث: استراتيجيات لتعزيز الوعي المجتمعي والالتزام بالقوانين البيئية من منظور شرعي

يُعد الوعي المجتمعي أحد العوامل الحاسمة في تحقيق النجاح في تطبيق التشريعات البيئية، إذ يمكن أن يؤدي فهم المجتمع واهتمامه بقضايا البيئة إلى تعزيز فعالية القوانين والأنظمة البيئية. ومن الضروري أن يتم إدراج حماية البيئة ضمن الالتزامات الدينية، مما يساهم في تعزيز الوعي البيئي من خلال الارتباط بالقيم الإسلامية مثل التوازن والاعتدال، وتجنب الإسراف (الشثري، 2024). يمكن لهذا الوعي أن يتحقق عبر الوسائل المختلفة التي تشمل الخطاب الديني والبرامج الدينية التي تروج لأهمية حماية الموارد الطبيعية (عيسى، 2018).

تُعتبر المؤسسات الدينية والتعليمية أدوات فعالة لترسيخ القيم البيئية المستندة إلى الشريعة الإسلامية، حيث يمكن إدراج مفاهيم الاستدامة البيئية في المناهج الدراسية الدينية، مما يساهم في بناء جيل قادر على فهم العلاقة بين الإسلام وحماية البيئة (Gupta)

(et al., 2025). كما يمكن للفتاوى البيئية أن تلعب دوراً مهماً في توجيه سلوك الأفراد تجاه الحفاظ على البيئة، مثل الفتاوى التي تحث على الامتناع عن التلوث والإضرار بالمصادر الطبيعية (عامر، 2015). كما أن إشراك العلماء في تقديم استشارات بيئية مستندة إلى الشريعة يساهم في توجيه سياسات بيئية فعالة تعتمد على القيم الإسلامية (الشثري، 2024).

من الضروري أن تشارك الحكومات المجتمعات المحلية في تنفيذ مشاريع بيئية، مع التركيز على المفاهيم الإسلامية التي تشجع على الحفاظ على البيئة. تشمل هذه المشاريع على سبيل المثال برامج التشجير الوقفي وإعادة التدوير، وهي تدابير تروج للمحافظة على البيئة وفقاً للقيم الدينية (Macrory, 2021). كما ينبغي تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية والدينية لضمان تنفيذ سياسات بيئية أكثر فاعلية تستند إلى القيم الإسلامية (عيسى، 2018).

تعزيز الشراكة بين المؤسسات الدينية والحكومية يساهم في تقوية الالتزام بالقوانين البيئية وضمان مستقبل بيئي مستدام (Gupta et al., 2025). ومن المهم أن يتم دمج هذه المفاهيم البيئية في التشريعات التي تتوافق مع المعايير الدولية وتستجيب للتحديات البيئية العالمية (عبد المجيد أحمد، 2023).

3. الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة أهمية الأسس الشرعية في التشريعات البيئية، موضحةً دور المبادئ الإسلامية في تحقيق الاستدامة البيئية وحماية الموارد الطبيعية. وقد أظهرت الدراسة أن الشريعة الإسلامية تضع قواعد واضحة للحفاظ على البيئة، مثل مبدأ الاستخلاف ومنع الضرر وتحقيق المصلحة العامة، مما يجعلها إطاراً متكاملًا يمكن الاعتماد عليه في وضع سياسات بيئية أكثر فاعلية. كما تم استعراض التشريعات البيئية في بعض الدول الإسلامية ومدى توافقها مع القوانين الدولية، مع إبراز التحديات التي تواجه تطبيق الأحكام الشرعية في هذا المجال.

أحد أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هو أن التشريعات البيئية في الدول الإسلامية تختلف من حيث مدى التزامها بالمبادئ الشرعية، حيث تعتمد بعض الدول على قوانين وضعية بحتة، بينما تدمج دول أخرى المبادئ الإسلامية في سياساتها البيئية. كما أظهرت الدراسة أن هناك تحديات رئيسية تعيق موازنة التشريعات البيئية المستندة إلى الشريعة مع القوانين الدولية، ومن بينها الفجوة بين التفسيرات الفقهية المختلفة وصعوبة التوفيق بين العقوبات الشرعية والعقوبات المنصوص عليها في الاتفاقيات البيئية العالمية.

ولمواجهة هذه التحديات، توصي الدراسة بضرورة تطوير آليات تشريعية تجمع بين المبادئ الإسلامية والمعايير الدولية، من خلال وضع قوانين وطنية مستمدة من الشريعة الإسلامية تضمن حماية البيئة وتتماشى في الوقت ذاته مع الالتزامات القانونية الدولية. كما توصي بضرورة تعزيز التعاون بين المؤسسات الدينية والجهات البيئية، بحيث يتم دمج الفقه الإسلامي في خطط الحماية البيئية وبرامج التوعية المجتمعية.

ومن بين الآليات المقترحة لتطوير التشريعات البيئية وفق الأسس الشرعية، ضرورة إنشاء مراكز بحثية متخصصة لدراسة كيفية دمج الفقه البيئي الإسلامي مع القوانين الحديثة، وتقديم استشارات للحكومات بشأن أفضل السبل لتحقيق التوازن بين القيم الإسلامية ومتطلبات القانون الدولي البيئي. كما يُوصى بإدراج مفاهيم البيئة الإسلامية في المناهج التعليمية، لتعزيز الوعي البيئي القائم على المبادئ الدينية لدى الأجيال الناشئة.

وفي الختام، تؤكد الدراسة أن تحقيق التكامل بين التشريعات البيئية المستندة إلى الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية يتطلب جهودًا مشتركة بين الحكومات، والعلماء الشرعيين، والخبراء البيئيين. ومن خلال تعزيز هذا التكامل، يمكن وضع سياسات بيئية أكثر شمولية واستدامة، تضمن حماية البيئة وفقًا للقيم الإسلامية، مع الالتزام بالمعايير الدولية لضمان مستقبل بيئي أكثر استقرارًا.

4. التوصيات والمقترحات البحثية:

بناءً على ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي تسهم في تحقيق تكامل فعال بين التشريعات البيئية المستندة إلى الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية المعاصرة. أولى هذه التوصيات تتمثل في ضرورة صياغة قوانين بيئية وطنية تُستمد من المبادئ الإسلامية مثل مبدأ الاستخلاف، وتحقيق المصلحة، ومنع الضرر، على أن تتوافق في ذات الوقت مع الالتزامات الدولية، مما يتيح للدول الإسلامية أداء دورها البيئي العالمي دون التخلي عن مرجعيتها الدينية. ويُوصى كذلك بتعزيز التعاون المؤسسي بين الجهات الدينية والبيئية، من خلال تشكيل لجان دائمة تضم فقهاء شرعيين وخبراء بيئيين بهدف تطوير سياسات بيئية تجمع بين الرؤية الشرعية والمعايير العلمية المعاصرة، وتُعالج التحديات الناتجة عن الفجوة المعرفية بين الطرفين. كما ينبغي إطلاق برامج توعية مجتمعية تعتمد على البعد الديني في تعزيز ثقافة حماية البيئة، عبر المساجد والمدارس ووسائل الإعلام، بما يرسخ لدى الأفراد أن الحفاظ على البيئة مسؤولية شرعية وأخلاقية. ومن المهم أيضًا العمل على توحيد المرجعيات الفقهية البيئية داخل الدول الإسلامية لتقليل التباينات في الفتاوى والتفسيرات، مما يسهل تبني تشريعات بيئية متسقة وفعالة. وأخيرًا، تدعو الدراسة إلى دعم إنشاء مراكز بحثية متخصصة في الفقه البيئي الإسلامي، تتولى تطوير فقه بيئي معاصر قادر على مواكبة التحديات المستجدة، وتقديم رؤى واستشارات علمية وتشريعية للحكومات وصانعي القرار.

وانطلاقًا من هذه التوصيات، تبرز الحاجة إلى إجراء عدد من البحوث المستقبلية لتعميق الفهم وتوسيع نطاق تطبيق المبادئ الشرعية في المجال البيئي. ومن أبرز المقترحات البحثية، دراسة مقارنة للتشريعات البيئية في الدول الإسلامية، تستعرض مدى التزام هذه الدول بالمبادئ الشرعية ومدى توافقها مع الاتفاقيات الدولية، مما يُمكن من الوقوف على الفجوات وتحديد فرص التطوير. كما يمكن اقتراح بحث ميداني حول دور المؤسسات الدينية في تعزيز السلوك البيئي المستدام، بهدف تقييم مدى فاعلية الخطاب الديني في تغيير ممارسات الأفراد تجاه البيئة. وبالإضافة إلى ذلك، تبرز أهمية تحليل محتوى المناهج الدراسية الدينية والبيئية في الدول الإسلامية، لمعرفة مدى غرسها لقيم الاستدامة البيئية من منظور شرعي، ومدى قدرتها على بناء وعي بيئي لدى الأجيال الجديدة. وفي سياق تطوير البنية الفقهية، يُقترح إجراء دراسة معمقة حول آليات بناء فقه بيئي إسلامي معاصر يتماشى مع المعطيات البيئية العالمية ويراعي الخصوصية الثقافية للمجتمعات الإسلامية. كما تُعد دراسة تطبيقية لقياس أثر الفتاوى البيئية على السلوك الفردي والجماعي من الدراسات المهمة، حيث تسلط الضوء على فعالية الإفتاء البيئي في تغيير الممارسات اليومية والقرارات المؤسسية المتعلقة بحماية البيئة.

تشكل هذه التوصيات والمقترحات مسارًا علميًا وتشريعيًا متكاملًا يمكن من خلاله النهوض بالتشريعات البيئية في العالم الإسلامي، بما يعزز من دور الشريعة الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، ويرسخ مكانتها كمرجعية شاملة قادرة على مواكبة متطلبات العصر وتحدياته البيئية.

5. المراجع والمصادر:

1.5. المراجع والمصادر العربية:

- مولود، ع. (2023). التشريعات البيئية الحديثة في المملكة العربية السعودية. مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الشريعة والقانون، المجلد 35 (العدد 43)، 1691-1737.
- الشثري، أ. ب. ع. (2024). حماية البيئة في النظام السعودي: دراسة مقارنة بالقانون الدولي. مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، 9(1)، 1084-1059.
- الشريف، ن. س. (2015). جرائم البيئة وعقوباتها في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة. كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز.
- عبد المجيد أحمد، أ. ع. (2023). حماية البيئة من منظور التشريعات السعودية ومدى موافقتها مع الاتفاقيات الدولية (الجهود التشريعية المبذولة "الإيجابيات والنقائص"). المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الإصدار 46، تاريخ الإصدار: 2023-2-5.
- السعوي، ص. ع. م. (2020). حماية البيئة في النظام السعودي مقارناً بالفقه الإسلامي. رسالة دكتوراه، جامعة الملك خالد، كلية الشريعة وأصول الدين، قسم الفقه.
- عيسى، ه. ف. أ. (2018). حماية الشريعة الإسلامية للبيئة الطبيعية - دراسة فقهية مقارنة. مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، 33(1)، 144-397.
- الحسن، س. أ. الزين. (2025). التخطيط البيئي ودوره في حماية البيئة في المملكة العربية السعودية. المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، العدد القادم بتاريخ 20-4-2025.
- عامر، م. م. س. أ. (2015). حماية البيئة من التصحر - دراسة فقهية مقارنة بالتشريعات البيئية العربية. المجلة العلمية لكلية العلوم - جامعة دمياط، 5(2)، 88-97.
- وزارة البيئة والمياه والزراعة. (1441هـ). نظام البيئة ولائحته التنفيذية. المملكة العربية السعودية: وزارة البيئة والمياه والزراعة.
- طاهر، هالة محمد إمام محمد. (2023). دور العقوبات البيئية بالمملكة العربية السعودية في تحقيق خطط التنمية المستدامة. مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، 40(4)، 5-49.
- العلواني، عبد العزيز فتحي. "تعويض الأضرار البيئية وفق النظام العام للبيئة في المملكة العربية السعودية الصادر عام 1422هـ: دراسة تحليلية." مجلة جيل حقوق الإنسان، ع39، مركز جيل البحث العلمي، ديسمبر 2020، ص. 11-51.
- هوساوي، سعيد بن عبد الرزاق. "معوقات ممارسة المراجعة البيئية في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية." المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج12، ع1، جامعة قناة السويس - كلية التجارة بالإسماعيلية، 2021، ص. 157-182.
- الضناوي، زينب محمد جميل. "الجهود الدولية والسعودية لمواجهة أزمة التغير المناخي." مجلة جامعة الملك سعود - الحقوق والعلوم السياسية، مج36، ع1، يناير 2024، ص. 93-120.

بن حمزة، م. (2016). الإسلام والبيئة (ط. 1). الرباط: مطبعة الأمنية، منشورات المجلس العلمي الأعلى.
حبيلة، زكية، وعطار، نسيم. (2024). مدى نجاعة مبدأ الملوث الدافع في حماية البيئة دوليًا. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 17(1)، 492-506. جامعة زيان عاشور بالجلفة.
المطيري، أسامة مدلول أبو هليبة، والمطيري، فيصل فراج. (2020). "ضمانات الحماية الجزائية للبيئة في دول الخليج العربية: دراسة مقارنة". مجلة جامعة جنوب الوادي الدولية للدراسات القانونية، 5(1)، 321-359.
اليماحي، عبيد راشد علي. (2022). "التوجهات الحديثة في مكافحة الجرائم البيئية وفقا للتشريع الإماراتي: دراسة تحليلية". مجلة القانون والأعمال، 85، 105-119. جامعة الحسن الأول - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - مختبر البحث قانون الأعمال.
عطا الله، إمام حسنين خليل. (2023). "الضبطية القضائية المتخصصة في جرائم التغير المناخي: دراسة مقارنة". مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة - كلية الحقوق. عدد خاص، 486-577.
بدر، أميرة عبدالله السيد. (2017). دستورية حق الفرد في البيئة بين اختلافات الفقه وتوجهات القضاء: دراسة مقارنة. مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة - كلية القانون، مج 31، ع 69، 471-530.
الطاهري، طاهر علي شاهين. (2017). حقوق الإنسان في دستور دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة مقارنة (رسالة دكتوراه). جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، أم درمان، السودان.

2.5. المراجع والمصادر الأجنبية:

- Shazny Ramlan, "Religious Law for the Environment: Comparative Islamic Environmental Law in Singapore, Malaysia, and Indonesia," NUS Centre for Asian Legal Studies Working Paper No. 19/03, June 2019, <http://law.nus.edu.sg/cals/wps.html>.
- Gade, A. M. (2015). Islamic Law and the Environment in Indonesia. *Worldviews: Environment, Culture, Religion*, 19(2), 161-183. <https://doi.org/10.1163/15685357-01902006>
- Najemi, A., & Rapik, M. (2024). Islamizing Environmental Law in Indonesia; Rethinking the Green Fatwa. *Jambe Law Journal*, 7(1), 253–274. <https://doi.org/10.22437/home.v7i1.290>
- Mohammad Syifa Amin Widigdo & Homaidi Hamid, "The Power of Fatwâ in Indonesia: An Analysis of MUI's Controversial Fatwâs," *Jurnal Afkaruna*, Vol. 14 No. 2 December 2018. Compare with Norshahril Saat, "Growing Shariatization in Indonesia: The Ulama Council of Indonesia (MUI) Mo-ment?" *ISEAS – Yusof Ishak Institute Perspective*, Issue: 2021, No. 156.
- Savaşan, Z., Sümer, V. (2020). *Environmental Law and Policies in Turkey*. Selçuk University. pp 978-3-030-36482-3 .

<https://www.fao.org/faolex/results/details/en/c/LEX-FAOC201774/>

- Levi, S., Ayhan, S., & Baysal, B. (2024). Strengthening Türkiye's Climate Change Legislation: A Comparative Examination with Germany's Federal Climate Change Act. IPC–MERCATOR ANALYSIS, March 2024.
- Ramalingam, Sheila. Environmental Law in Malaysia. Sweet & Maxwell (Thomson Reuters Asia Sdn Bhd), 2023. ISBN: 978-629-7527-48-2.
- Ma, S., Lin, B., & Yun, S.-J. (2022). Strategic environmental assessment implementation: variation across regions in China. *Impact Assessment and Project Appraisal*, 40(4), 283–295. <https://doi.org/10.1080/14615517.2022.2052250>
- United Nations Conference on the Human Environment. (1972). Declaration of the United Nations Conference on the Human Environment. United Nations. Retrieved from https://en.wikipedia.org/wiki/Declaration_of_the_United_Nations_Conference_on_the_Human_Environment
- Gupta, V. P., Haghi, A. K., & Sharief, S. (Eds.). (2025). Green economy and sustainable development. Springer Nature. <https://link.springer.com/book/10.1007/978-3-031-56332-4>
- Macrory, R. (2021). Environmental law: The changing scene. In B. J. Richardson (Ed.), *Environmental Rights: The Development of Standards* (pp. 381–393). Oxford University Press. <https://academic.oup.com/book/50746/chapter-abstract/421076955>
- Shettima, M. (2012). Effects of the legal maxim: “No harming and no counter-harming” on the enforcement of environmental protection. *IIUM Law Journal*, 19 .(2)
- Yun, S.-J., & Ma, S. (2022). The role of public interest in Islamic environmental law: A case study of sustainable development policies. *Journal of Islamic Environmental Law*, 15(3), 45–67 .
- Ramlan, S. (2020). "Implementing Islamic law to protect the environment: insights from Singapore, Malaysia, and Indonesia." *Asia Pacific Journal of Environmental Law*, 23(2), 202–230. <https://doi.org/10.4337/apjel.2020.02.05>

Doi: <http://doi.org/10.52133/ijrsp.v6.67.5>